خلال الاجتماع الرابع عشر للجمعية العمومية العادية للشركة

السيف: «وثاق» مستمرة بتطوير آليات الاكتتاب وعمليات إعادة التأمين

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة وثاق للتأمين التكافلي، عبدالله يوسف السيف، على استمرار «وثاق» بانتهاج استراتيجية الحذر في تطوير آليات عمل محترفة خاصة بسياسات الاكتتاب وعمليات إعادة التأمين لمواجهة التحديات وحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

وأوضح السيف، خلال الاجتماع الرابع عشر للجمعية العمومية العادية للشركة، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، الذي عقدته الشركة أمس بنسبة حضور بلغت 76 %، أن «وثاق» حققت نموا في أدائها وإنجازا للعديد من العقود التأمينية الهامة، كما حافظت على أهم عملائها الاستراتيجيين من خلال تقديم خدمات منافسة وأفضل، مشيرا إلى أنها ما زالت تتمتع بقدرات تنافسية رائعة تتحدى فيها كبار الشركات، لافتا إلى أن توقيع عقود استراتيجية هامة في المستقبل القريب أصبح رهن التحقق خلال العام 2015، مبينا أن وكالة تصنيف «ستاندرز آند بورز» عززت موقف الشركة من خلال تقييمها السنوي للشركة في شهر ديسمبر لعام 2014، حيث أكدت فيه على تصنيف الشركة وتثبيته على BB مع نظرة مستقرة.

13.9 في المئة النمو المحقق في الأرباح التشغيلية خلال 2014

الأرباح التشغيلية

أما على صعيد الأرباح التشغيلية، أوضح السيف، أن «وثاق» حققت نموا قدره 13.9 % عن العام 2014 في الأرباح التشغيلية، حيث بلغت 1.478.556 دينار كويتي، مقارنة بـ 1.298.516 دينار كويتي في العام 2013، مشيرا إلى أن إجمالي اكتتاب أقساط التأمين سجل نموا قدره 12.4 % في العام 2014، حيث بلغت 8.720.421 دينار كويتي، مقارنة بـ 7.758.580 دينار كويتي في عام 2013، أما إجمالي المصروفات فقد زادت بنسبة 4.9 % في عام 2014، حيث بلغت 1.537.775 دينار كويتي، مقارنة بـ 1.465.664 دينار كويتي في العام 2013، منوها إلى أن الشركة لم تقم بتوزيع أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، مبينا كذلك بأن الشركة حققت على مستوى الاستراتيجي العديد من التعاقدات الحيوية الهامة، والتي تمت عن عام 2013 نموا مرضيا ومشجعا للأعوام المقبلة.

لقطة أرشيفية من جمعية عمومية سابقة

النتائج المالية

ولفت إلى أن «وثاق» حققت أرباحا صافية قدرها 418.735 دينار كويتي بواقع 2.80 فلس على السهم في عام 2014، مقابل 3.69 فلس على السهم عن الفترة نفسها بالمقارنة مع عام 2013، كما بلغ معدل زيادة إجمالي الأصول 3.6 %، بالمقارنة مع العام 2013، ونموا في حقوق المساهمين بقدر 1.6 % بالمقارنة مع العام الماضي 2013.

«وثاق-مصر»

أما فيما يتعلق بـ «وثاق - مصر»، أشار السيف، أنها حققت نموا جيدا لعام 2014، وبلغت نسبة النمو 83 % في نهاية الربع الثالث من العام 2014، حيث ارتفعت صافي الأرباح لتصل إلى 2.5 مليون جنية مصري مقابل 1.3 مليون جنية مصري في 2013، كما بلغ النمو في فائض النشاط التأميني 71 %، لافتا إلى أن الشركة وزعت فوائض تأمينية على حملة الوثائق لأول مرة خلال شهر فبراير من عام 2015.

ونوه السيف أنه على ما تقدم، فقد تم الموافقة على رفع البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31، مضيفا بأن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية.

إجمالي اكتتاب أقساط التأمين سجل نموا قدره 12.4 في المئة خلال العام الماضي

وضع السوق وخطة التنمية

وحول أوضاع السوق، ذكر السيف، أنه كان للأزمات السياسية وعدم الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، تأثير على الاستثمارات والأسواق، ما أثر سلبا على مكاسبها المحققة، وأدى إلى تراجعها إلى مستويات الأزمة المالية العالمية التي نشأت منذ ست سنوات.

أما عن الخطة الإنمائية المحلية الثانية، فقد وصفها السيف، بالجريئة والطموحة، حيث تضم مجموعة كبيرة من السياسات والتوجيهات في التنمية الاقتصادية والبشرية والإدارة والتخطيط، مشيرا إلى أنها ستعمل على إصلاح الخلل في الميزانية العامة وإعادة هيكلة الدعم الحكومي وضبط التوظيف وضبط التكاليف وتخفيض تكلفة إنتاج النفط وغيره، حيث تخطط الحكومة لإنفاق ما يبلغ 34 مليار دينار كويتي تتضمن تنفيذ نحو 451 مشروعا على مدار الخمس سنوات المقبلة منها 429 مشروعا مستمرا ونحو 22 مشروعا جديدا.

قطاع التأمين

وأشار السيف إلى أن قطاع التأمين يُعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية، فهو يواكب باقي القطاعات ويسهم في دعمها والحفاظ على استقرارها، كما يدير مخاطرها ويحميها من الأخطار المحدقة بها، إلا أنه لا يزال هذا القطاع محافظا على مستوياته العادية من النمو، وذلك لما يتعرض له من معوقات وتحديات، تلقي بظلالها وتأثيراتها على أدائه ما يقلص فرص التفاؤل، إذ يواجه هذا القطاع تحديات كبيرة أبرزها المنافسة الشرسة وغير المنظمة، وغياب وقمع التأمين المصرفي، والتأخر في تنفيذ الخطط التنموية الحكومية، وانعدام الوعي التأميني، وغيرها من الأسباب التي أثرت سلبا على القطاع.

شركات التأمين

وحول الشركات العاملة في مجال التأمين، أفاد السيف، بأن عدد شركات التأمين في الكويت بلغ 33 شركة، حققتما يزيد عن 235 مليون دينار كويتي في الشهر التسعة الأولى من عام 2014 أي ما بمعدل نمو تقارب 26 % عن العام 2013، كما حازت أقساط شركات التأمين التكافلية على ما يزيد عن 24 % من الإجمالي العام للأقساط المكتتبة.

وأضاف «نستطيع القول أن شركات التأمين التكافلية وفي ظل كل هذه التحديات ما زالت تجتهد في بذل المزيد من الجهود لتحقيق حصص سوقية أفضل في غياب كامل لتنظيم هذا القطاع».

بحضور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

«بيتك» يقيم حفل تكريم للعليمي

كرم بيت التمويل الكويتي «بيتك» عضو مجلس الإدارة السابق الممثل عن الهيئة العامة لشؤون القصر علي محمد العليمي تقديرا لجهوده طوال فترة عضويته التي امتدت من عام 2002 إلى عام 2015.

وأعرب رئيس مجلس إدارة «بيتك»، حمد عبد المحسن المرزوق، خلال تكريمه العليمي بحضور مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مازن سعد الناهض، عن تقديره لمساهمات العليمي متمنيا له التوفيق في الفترة المقبلة في حياته، مؤكدا أن العليمي يعتبر مرجعا ولا يستغني «بيتك» عن خبراته ونصائحه في المستقبل.

وأوضح المرزوق أن «بيتك» وافق على طلب استقالة العليمي بسبب تقاعده من منصبه كمدير عام للهيئة العامة لشؤون القصر، منوها إلى أن «بيتك» ملتزم بنهجه ومسيرته لتحقيق طموحات المساهمين والمودعين والعملاء ومتابعة خطة الإصلاحات وبذل المزيد من الجهد للارتقاء بالخدمات وترسيخ مكانة البنك محليا وإقليميا وعالميا.

من جانبه، أعرب العليمي عن سعادته بهذا التكريم وأوصى أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بضرورة مواصلة مسيرة «بيتك» لتحقيق الريادة والنجاح، كما أعرب عن فخره بمجلس إدارة «بيتك» الجديد وثقته الكبيرة بهم لقيادة التطوير وتحقيق النجاح والنمو بكل مؤشرات البنك وفقا لسياساتهم الحصيفة وخبراتهم الواسعة في العمل المصرفي، منوها إلى أن «بيتك» حاز على ثقة عالمية بقوة أدائه ومتانة مركزه المالي وتحقيقه لتصنيفات ائتمانية عالية وكذلك لالتزامه بالضوابط الرقابية والشرعية.

المرزوق يكرم العليمي

المرزوق: «بيتك» وافق على طلب استقالة العليمي بسبب تقاعده من منصبه كمدير عام للهيئة العامة لشؤون القصر

مركز سلطان يقيم «سباق التسوق» بمناسبة احتفالاته بالذكرى 33 على تأسيسه

كجزء من سلسلة الأنشطة والفعاليات التي أطلقها مركز سلطان للعملاء مع بداية شهر أبريل والتي ستستمر على مداره بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين على تأسيسه؛ يستضيف فرع مركز سلطان السالمية يوم الجمعة الموافق العاشر من أبريل للعام الحالي واحدا من هذه النشاطات وهو «سباق التسوق».

يبدأ هذا السباق في الساعة الخامسة مساء، حيث سيتم تقسيم المشاركين على ستة مجموعات، يتعين على كل منها جمع قائمة مشتريات مكونة من 33 منتج من منتجات مركز سلطان خلال فترة زمنية محددة. سيفوز الثلاثة الأوائل من كل مجموعة والذين تمكنوا من انجاز هذه المهمة في وقت أقصر بجوائز نقدية قيّمة.

ولن تقتصر الهدايا والجوائز على المشاركين في السبق فحسب، بل سيملك كل من يقوم بالشراء من فروع مركز سلطان خلال هذا الشهر الفرصة للدخول في السحب على هدايا وجوائز نقدية و عينية هائلة.

لذا، يتوّجه مركز سلطان بالدعوة إلى عموم المجتمع الكويتي إلى ملاقاته في احتفالات عيده ال 33 التي يحرص من خلالها على تعزيز علاقاته مع المجتمع الكويتي الذي يدين له بالولاء والوفاء.

SULTAN CENTER
مركز سلطان
مركز سلطان

الراجحي: الشركات السعودية ملتزمة باتفاقياتها مع الحكومة المصرية

جددت الجمعية السعودية المصرية لرجال الأعمال التزامها الكامل بما تم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية خلال حضور أعضائها قمة مصر الاقتصادية التي عقدت منتصف مارس الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية، الشيخ محمد عبدالله الراجحي، إن الشركات السعودية ملتزمة بالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بالتعاون مع الحكومة المصرية برئاسة المهندس إبراهيم محلب في مؤتمر مارس الماضي، بخصوص استصلاح مساحات الأراضي التي تم الاتفاق عليها، لافتا إلى أن الشركات التي ستتولى استصلاح المساحة المخصصة هي من أهم وأكبر الشركات العاملة في مجال الزراعة، ولفت إلى أن حجم الاستثمارات في هذا المشروع فقد يقدر بنحو 15 مليار جنيه.

وأضاف الراجحي أن تلك الشركات تمتلك الخبرة الطويلة التي تزيد على 30 عاما في مجال استصلاح الأراضي، حيث قامت هذه الشركات باستصلاح ما يزيد على 3 ملايين فدان زراعي داخل وخارج المملكة، كما أنها تمتلك من المقومات والكفاءة الفنية والقدرة المالية، وهي جاهزة للعمل بمجرد استلام الأرض من الحكومة وفقا لبرنامج زمني معد لذلك، وكذلك إنهاء التعاقدات كما وعد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في 50 يوماً. وذكر «الراجحي» أن أغلب هذه الشركات متواجدة بالفعل في السوق الإفريقي ولديها مشروعات زراعية متكاملة بما هو صناعي بخلاف الزراعة والمجتمعات الحضارية التي صاحبتها، كما أنها مزودة بكافة الخدمات مثل الوحدات الطبية والأسواق والمناطق السكنية الخاصة بموظفي المشروع، مطالبا الجهات المصرية ذات العلاقة بضرورة التوجه لزيارتها والاطلاع عليها، خاصة أنها متواجدة بمصر.

ورحب الراجحي بقانون حق الانتفاع الذي أقرته الحكومة المصرية مؤخرا وفقا لآليات قانونية واضحة.

استحواذ «شل» على «بي جي» يصب في مصلحة لوند

هلجه لوند

أظهر تحليل أجرته رويترز لبيانات للشركات أن الموافقة على استحواذ رويال دانش شل على مجموعة بي جي البريطانية لإنتاج الغاز سيؤدي إلى صرف مدفوعات للرئيس التنفيذي لبي.جي هلجه لوند قد ترفع إجمالي ما سيحصل عليه في عامه الأول على رأس الشركة إلى أكثر من 32 مليون جنيه استرليني، أو ما يعادل 47.8 مليون دولار.

وفي ديسمبر اضطرت بي.جي تحت ضغط من المستثمرين إلى تقليص اتفاق الأجر المزمع مع لوند وقيمته حوالي 25 مليون جنيه استرليني في عامه الأول.

غير أن الموافقة على استحواذ شل على بي.جي في صفقة قيمتها 70 مليار دولار قد يمنح لوند النرويجي الذي تولى منصبه في فبراير مبلغا أكبر بكثير.

وقال رئيس مجلس إدارة بي.جي، الأربعاء، إن لوند «سيترك منصبه على الأرجح» عقب الاستحواذ الذي من المتوقع إنجازه في مطلع 2016.

وبموجب العقود يستحق لوند ومديرون آخرون الحصول على راتب عام كامل علاوة على 30% بدلات عن معاشات التقاعد إذا غادروا الشركة في أعقاب استحواذ.

ويبلغ راتب لوند 1.5 مليون استرليني، وهو ما يعني أنه إذا اكتملت الصفقة في مطلع فبراير 2016 ورحل لوند فسيحصل على حوالي مليوني استرليني كراتب ومستحقات تقاعد عن العام الأول ومبلغ مماثل تعويضا عن التسريح بسبب الاستحواذ.

ويتمتع أيضا بخطة مكافآت سنوية -يرتبط صرفها بسعر السهم الذي قفز 35%، عقب تقديم عرض شل- تعادل قيمتها نحو مثلي الراتب.

وتبلغ القيمة الإجمالية لما سبق حوالي 7 ملايين استرليني، غير أن المكاسب الحقيقية ستكون في صورة الأسهم وخيارات الأسهم.

وحصل لوند على 81 ألف سهم في بي.جي عندما تولى منصبه الجديد تعويضا له عن خيارات أسهم ومكافآت ضاعت عليه عندما ترك عمله السابق في شتات أويل النرويجية، وفق ما جاء في التقرير السنوي لبي.جي. كما حصل على مكافأة توقيع قدرها 1.1 مليون سهم.

وأظهر إفصاح أن لوند يملك خيارات أسهم قدرها 1.19 مليون سهم، فيما يشير إلى أنه يملك تلك الحقوق، لكن متحدثا باسم الشركة قال إن المستحقات لم تحدد بدقة.

وقال المتحدث إن لوند سيحصل أيضا على أسهم تصل قيمتها إلى 9 ملايين جنيه استرليني في مايو في إطار خطة حوافز طويلة الأجل.

وإجمالاً إذا تم إصدار الحد الأقصى من الأسهم فستبلغ القيمة الإجمالية لما سيحصل عليه أكثر من 25 مليون استرليني استنادا إلى سعر السهم في عرض شل البالغ 1350 بنسا.

وقال متحدث باسم بي.جي «الأسهم التي تمنح لهلجه تتوقف على أداء بي.جي حتى وقت إتمام هذه الصفقة».

وأضاف «لن يتم تقييم المسألة حتى تكتمل الصفقة. وحتى ذلك الحين فإننا لا نعرف ما هو حجم المبلغ».

248 مليون دولار... قيمة خسائر «غلف كيستون» البريطانية في 2014

أعلنت شركة غلف كيستون النفطية البريطانية التي تركز عملياتها في كردستان العراق عن خسائر 248.2 مليون دولار في 2014، بعد خصم الضرائب، إذ قالت الشركة إنها لا تزال تنتظر سداد مستحقات بنحو 100 مليون دولار.

وتواصل الشركة مناقشات مع أطراف لم تكشف عنها لبيع أصول معينة أو الشركة بأكملها، ورفعت غلف كيستون الإنتاج بشكل كبير العام الماضي ليصل إجمالي الناتج السنوي إلى 6.48 مليون برميل من النفط.

وينتج حقل شيكان، وهو الحقل الرئيسي للشركة، أكثر من 37 ألف برميل من النفط يوميا لصالح شريك غير معروف دفع مسبقا 26 مليون دولار مقابل هذه الشحنات.

وتضررت غلف كيستون بشدة من تداعيات نزاع بين الحكومة المركزية في العراق وحكومة إقليم كردستان شبه المستقل بسبب صادرات النفط من الإقليم الغني بالموارد.